كليـــة الحقوق
قسـم القانون العام

الترشـــح والدعـــاية الانتخـــابية

الحدود والضـــوابط

(دراسة مقارنة في النظام القانوني الكويتي والمصري والفرنسي)

إعداد

عبد العزيز محيسن قنيفذ هندوس الصليلي

لجنة الإشراف والحكم علي الرسالة:

أ.د / ربيع أنور فتح الباب (**مشرفاً ورئيساً**)

أستاذ القانون العام ووكيل – كلية الحقوق– جامعة عين شمس سابقًا.

أ.د / محمد سعيد أمين (**عضواً**)

أستاذ ورئيس قسم القانون العام – كلية الحقوق – عين شمس.

المستشار / لطفي منصور (**عضواً**)

نائب رئيس مجلس الدولة

١٤٤١ هـ - ٢٠١٩ م

كليـــة الحقوق
قسـم القانون العام

صفحة العنوان

اسم الباحث: عبد العزيز محيسن قنيفذ هندوس الصليلي

اسم الرسالة: الترشـــح والدعـــاية الانتخـــابية الحدود والضـوابط

(دراسة مقارنة في النظام القانوني الكويتي والمصري والفرنسي)

الدرجة العلمية: الدكتوراه

القسم التابع له: القانون العام

اسم الكلية: الحقوق

الجامعة: عين شمس

سنة التخرج:

سنة المنح: ٢٠١٩

كليـــة الحقوق
قسـم القانون العام

الترشـح والدعـاية الانتخـابية

الحدود والضوابط

(دراسة مقارنة في النظام القانوني الكويتي والمصري والفرنسي)

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الحقوق

من الباحث

عبد العزيز محيسن قنيفذ هندوس الصليلي

لجنة الإشراف والحكم علي الرسالة:

أ.د / ربيع أنور فتح الباب (**مشرفاً ورئيساً**)

أستاذ القانون العام ووكيل – كلية الحقوق– جامعة عين شمس سابقًا.

أ.د / محمد سعيد أمين (**عضواً**)

أستاذ ورئيس قسم القانون العام – كلية الحقوق – عين شمس.

المستشار / لطفي منصور (**عضواً**)

نائب رئيس مجلس الدولة

الدراسات العليا

ختم الإجازة: أجيزت الرسالة: بتاريخ / /

موافقة مجلس الكلية موافقة مجلس الجامعة

{ قَالُواْ سُبْحَانَكَ لاَ عِلْمَ لَنَا إِلاَّ مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ} (٣٢)

سورة البقرة (٣٢)

صدق الله العظيم

إهـــداءُ

إلي ... معلم الأمة ورحمة الله للعالمين سيدنا محمد صلي الله عليه وسلم:

كفي للتحكيم فخراً قوله تعالي:

[فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا]

صدق الله العظيم

سورة النساء الآية (٦٥)

الباحث

يقول المولي عز وجل في محكم آياته: **{ وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِنْ شَكَرْتُمْ لأَزِيدَنَّكُمْ وَلَئِنْ كَفَرْتُمْ إِنَّ عَذَابِي لَشَدِيدٌ }**، فالشكر الأول والآخر إلي المنعم الباري عز وجل، الله سبحانه وتعالي، الذي أحاطني برعايته الإلهية العظيمة، ويسر لي كل عسير، وألهمني الصبر والقوة في شق طريقي نحو البحث العلمي.

ومصدقا للحديث الشريف الذي رواه أبو هريرة فقال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: **(من لم يشكر الناس، لم يشكر الله)**، أتقدم بخالص الشكر الجزيل والعرفان بالجميل والاحترام والتقدير لمن غمرني بالفضل واختصني بالنصح وتفضل عليّ بقبول الإشراف علي الرسالة، وأرشدني إلي كيفية إعداد هذا البحث ولم يدخر جهدًا في النصح **أستاذي ومعلمي الأستاذ الدكتور/ ربيع أنور فتح الباب أستاذ القانون العام ووكيل كلية الحقوق جامعة عين شمس سابقاً مشرفاً ورئيساً**، فهو رمزاً للعطاء والتواضع ومثلا يحتذي به في التعاون مع من تتلمذوا علي يديه واعترافاً بذلك، ما لمسته من حسن خلقه وتواضعه ومناقشته ونصحي وإرشادي وتوجيهي بموضوعية منهجية وفكر عميق، فله مني جزيل الشكر وجزاه الله عني خير الجزاء داعياً له بوافر الصحة والعافية وان يحفظه الله دوماً ليكون ذخراً للعلم وطلابه ، حيث لم يبخل علي ولا علي هذه الرسالة بالنصح والإرشاد والتوجيه ولم يكن لهذه الرسالة ان تظهر الي الوجود لولا جهوده المتواصلة، والذي مهما كتبت فلن استطيع ان أوفيه حقه من أن أشكره وأقدره بإخلاص عميق علي هذا الجهد الكبير الذي بذله من علم وتوجيه فله مني جزيل الشكر وجزاه الله عني خير .

كما أتقدم بجزيل الشكر والتقدير والعرفان الي صاحب السعادة **الأستاذ الدكتور/ محمد سعيد أمين أستاذ ورئيس قسم القانون العام بحقوق عين شمس،** والذي يشار له بالبنان بقبوله الاشتراك في لجنة المناقشة والتحكيم والذي تعلمت منه الكثير من الملاحظات والتوجيهات والإرشاد عندما حضرت له العديد من المناقشات فكان مثلاً في العطاء فله مني كل الشكر والتقدير والعرفان وجزاه الله عني كل خير وأدعو له الله بوافر الصحة والعافية .

كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلي **السيد المستشار الجليل / لطفي منصور نائب رئيس مجلس الدولة،** والذي أمد لنا يد العون والتوجيه و تفضل سيادته بالتكرم والمشاركة بعضوية لجنة الحكم علي الرسالة وتحمل عناء قراءتها علي الرغم من مشاغله الجسام فجزاه الله عني خير الجزاء ونفع بعلمه ووفقه في الدنيا والاخرة انه سميع مجيب فلسيادته مني كل الشكر والتقدير أطال الله في عمره وبارك له.

والله أسأل أن يجزيهم عني خير الجزاء لما قدموه لي من عون.

الباحث

شكر وتقدير خاص

اعترافاً برد الفضل إلي أهله ووفاءاً لمن قَدّم إلي معروفاً... أتقدم بخالص الشكر والتقدير لأستاذي الفاضل:

الأستاذ الدكتور/ ربيع فتح الباب

الذي منحني علمه الفياض، ووقته الثمين، وتوجيهاته السديدة، مما ساعدني في تلمس الصواب في سطور وصفحات هذه الرسالة، وأغناها بمقترحاته فكان خير سبيل في تسهيل مهمتي، وخير موجه ومرشد وخير معين بعد الله سبحانه وتعالي.

أسأل الله تعالي أن يبارك له في علمه وعمله وعمره وصحته وجزاه الله عني كل خير.

الباحث

المقدمة

مما لا شك فيه أن الحقوق السياسية من أهم الحقوق التي يتمتع بها الإنسان، فالمشاركة السياسية للشخص تساهم في صنع حاضره وتحديد مستقبله ومستقبل الوطن الذي يعيش فيه.

ويأتي علي رأس هذه الحقوق حق الترشح للمجالس النيابية باعتباره المرآة الحقيقية التي تعكس مدي ما وصلت إليه الدول من تقدم في مجال التجربة الديموقراطية، لذلك كان حرص دساتير دول العالم علي إقرار هذا الحق ضمن نصوصها باعتباره من الحقوق الأساسية للشخص ، كما عني مشرعي الدول بسن التشريعات التي تنظم هذا الحق وتضع الضوابط اللازمة لممارسته، وتختلف تلك الضوابط من تشريع لأخر في بعضها وتتفق في بعضها الآخر، ويرجع ذلك الاختلاف إلي اختلاف النظم الحاكمة والمناخ الديموقراطي، وأياً كان درجة الاختلاف أو الاتفاق فهناك ضوابط أساسية تتفق عليها جميع التشريعات.

ومن هنا يأتي حرص الباحث علي تناول ضوابط الترشح في النظام القانوني الكويتي بالمقارنة مع النظامين القانونيين المصري والفرنسي.

ولا يقتصر الباحث في دراسته علي ضوابط الترشح للمجالس النيابية فحسب بل تمتد الدراسة إلي الحملات (الدعاية) الانتخابية باعتبارها احدي الأدوات الأساسية إن لم تكن أهمها في التأثير علي إرادة الناخبين وتوجيه رغباتهم نحو انتخاب مرشح دون آخر، وبيان الضوابط المنظمة للترشح وللدعاية الانتخابية وضمانتهما والرقابة عليهما، وذلك بغية تحقيق مبدأ المساواة بين المترشحين المتنافسين وإرساء دعائم الديموقراطية في دولة الكويت والدول المقارنة.